نحو توحيد وإدماج وسائل الاتصال الجماهيري بالكمبيوتر Compunication

الدكتور/ بن حمادي عبد القادر
أستاذ الاقتصاد و العلوم السياسية
جامعة وهران

مقدمة :

لقد تباينت حرية الاعلام و الاتصال حول ما إذا كانت تهدد أم تعزز سيادة الدولة. فمسألة سيادة الدولة الوطنية، تبرز عندما تصبح المعلومة مهمة وهو ما من شأنه أن يؤثر في صنع القرار السياسي ليصبح خارج نطاق السيطرة .

غير أن اختلاف تكنولوجيا الاتصال المعاصرة " الانترنيت " عن تكنولوجيا الاتصال التقليدية (الصحافة، الإذاعة، ثم التلفزيون)، من حيث أنها ذات خصائص، متمثلة في الصورة المقنعة، تجعل من التعبير عن الدولة، والتي تحجم عادة تدفق المعلومات عبر الحدود. فقد خضعت كل أشكال التكنولوجيا الاتصالية وبدرجات مختلفة لسيطرة الدولة، فحين يصعب على الدولة التعامل مع الانترنيت بنفسة الاسلوب الذى تراه مناسبا لتمرير رسالتها .

فالانترنيت أصبحت تهدد، و بلا منازع، في تدمر قدرة الدولة في ممارستها للسلطة والثورة و القيم داخل حدودها. ولم تقتصر الشكوك و المخاوف لدى الحكومات فقط، نتيجة الاعتقاد بأن التكنولوجيا الجديدة يمكن أن تبث برامج و ايديولوجيات معادية لأنظمة الحكم من شأنها أن تهدد الاستقرار السياسي و الاجتماعي لديها . فقد عبرت قوى سياسية واجتماعية مؤثرة في العديد من المجتمعات عن خشيتها من هذا النظام الاعلامي المفتوح، لما قد يمثله من تهديد لنسق و تقاليد و عادات هذه الشعوب.

فإلى أي مدى يمكن التحكم و تقنين مثل هذه الوسائل، حتى لا يتم توجيهها وتنظيمها بما لا يتعارض و مفهوم السيادة لدى الدول ؟

I) تكنولوجيات الاعلام بين عولمة الاتصال وأولويات الإنفتاح الثقافي

لا يمكن تصور نمو حركة التجارة الدولية و حركة انتقال المنتجات والخدمات والأفكار ورؤوس الأموال، عبر الشراكات عابرة القارات، بمعزل عن ثورة الاتصال.

إن مختلف الدراسات تشير إلى استيعاب النظم الشمولية إلى الانهيار في غياب ثورة الاتصال، حيث كان الانفتاح الاعلامي بمثابة الشرارة التي فجرت بركان الشعوب المغلوبة على أمرها، حيث تحرر الفضاء العام من قيود النظم الحاكمة، وأصبح متاحا للجميع بمدخلاته ومخرجاته وعملياته، للدرجة التي أمكن معها تداول السلطة على نحو سليم.

إن وجود اعلامي جديد كمكون رئيسي في كل التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، من شأنه أن يطور في بناء ثقافة مجتمع مدني واعي وبحقوق الانسان في سيادة الشعوب في مواجهة سيادة الدول الشمولية.

إن تبني الفكر الاعلامي العربي وتقليد الباحثين العرب لنظرائهم في الغرب دون إعمال للعقل لانتاج ما يناسب البيئة العربية من نظريات وفروض علمية، لحكم العلاقة بين المنتجات الإعلامية وتأثيراتها وبين ثورة

الاتصال وهوية المجتمع وامكانية تحقيق التوازن المطلوب من الحاجة للانفتاح الثقافي، دون المساس بأصول المجتمع و مقدساته.

إن وضع "أجندات" متباينة وصريحة لتبيان العلاقة بين أولويات اهتمامات وسائل الاعلام من جانب، و أولويات اهتمامات الرأي العام وصانعي القرار من جانب آخر، بات أمرا ضروريا حيث يعرض بشكل نقدي، ذلك التفاعل في الرأي العام و الاعلام والسياسة العامة فيصبح إمكانية انصراف الرأي العام عن الاعلام العربي في أوقات الأزمات و لجوئه إلى مصادر المعلومات الأجنبية، بما يثير قضايا المصداقية في كل من وسائل الاعلام والقائمين عليها والنظم السياسية ذاتها .

و لما كان تكوين الرأي العام ودوره في صنع السياسات وثيق الصلة بالعلاقة بين الإعلاميين و السياسيين، بل وبطبيعة نظم الإعلام السائدة في المجتمع، فقد انصهرت العلاقة بين الإعلاميين و السياسيين في الوطن العربي، حيث أنها اختزلت مجازا في اثني عشرا نموذجا تشخص ذلك الارتباط الوثيق بين الإعلاميين والسياسيين العرب، كما تبين انعكاس كل نموذج على مصداقية الإعلامي والسياسي معا و شرعية الدولة كذلك، كما تبين أداء وسائل الاعلام الحقيقي من جهة واعتراف المواطن العربي في مجتمعه .

إن سيادة الاعلام الرسمي الحكومي من جانب، ونمو علاقات شخصية من جانب آخر، أدى إلى حصول مكاسب خاصة متبادلة، ثم أنه وأيا كانت طبيعتها، فإنها جاءت على حساب حق الرأي العام في المعرفة وحقه في الحصول على بيئة إعلامية شفافة تسمح بمحاسبة البرامج التنموية من خلال أدائها والفساد الذي قذ يشوبها.

و نتيجة لذلك لم يعد ممكنا والوضع على حاله، مناقشة قضايا الانتخابات و البرامج الحزبية بأبعادها السياسية و الاجتماعية مكانته نقدية عميقة مبنية على الرأي و الرأي الآخر.

ومن هنا لم يعد ممكنا ممارسة الاعلام دورا في دفع الم واطن للمشاركة السياسية وبالمقابل لم يعد المواطن يشعر بالفعالية و الاقتدار السياسي ، ذلك أن صوت المواطن هوغيرمؤثر و غير مستمر.

فإلى أي مدى يمكن للإعلام العربي أن يكون حقا للمواطنة ومن ثم المشاركة في البرامج التنموية السياسية أولا ثم الاقتصادية و الاجتماعية .

II) تكنولوجيات الاتصال بين استجابة الرقابة وأحقية الأمننة :

تعرف تكنولوجيات الاتصال خلال العقود الثلاث الماضية نموا متزايدا فاق تصور رجال القانون وواصفي السياسات على وضع تصور كامل يحكم أدائها.

و تكنولوجيات الاتصال تشمل الحاسب الآلي والبث المباشر والاستشعار عن بعد عبر الأقمار الصناعية والشبكات الالكترونية، وما يترتب عن الاندماج لهذه الأدوات التكنولوجية من نتائج.

ومن هنا فإن سيادة الدولة لازالت تشكل اهتمامات الباحثين في الاعلام والعلاقات الدولية على السواء، وهو ما يجعل رجال القانون عاجزين عن تقنين الانترنت التي أوجدت مجتمعات جديدة تقوم على الفضاء الالكتروني.

فإذا كانت السيادة للدولة قد ارتبطت بالحدود الجغرافية، فإن الانترنت قد قوضت هذا المفهوم لأنها تنشط في عالم افتراضي، يعتمد أصلا على فضاء إلكتروني منعزل عن الحدود الجغرافية. ومن هنا فإن امكانية تطبيق القوانين والتحكم فيها في هذا المضمار، تصبح غير مجدية من خلال عمليات تبادل المعلومات والعمليات التجارية وكافة أشكال الصفقات عبر الحدود في المجتمعات الواقعية على المجتمعات الافتراضية.

فمسألة السيادة الوطنية تبرز، عندما تصبح المعلومات المهمة التي يمكن أن تؤثر في صنع القرار السياسي خارج نطاق السيطرة، لا بل، في كثير من الأحيان، أنها تعمل على تهديد الأمن الوطني و القومي كما أنها تدخل الدول في مخالب العولمة الاقتصادية وتدخل الأمة في خيم اجتماعية و مدنية غربية على ثقافتها. ولم تقتصر الشكوك و المخاوف عند هذا الحد بل إن الاعتقاد، أصبح ينظر إلى أن هذه التكنولوجيات يمكن أن تبث برامج وايديولوجيات معادية لأنظمة الحكم، ومن شأنها أن تهد الاستقرار السياسي والاجتماعي لديها. فقد عبرت قوى سياسية و اجتماعية مؤثرة في العديد من المجتمعات عن خشيتها من هذا النظام الاعلامي المفتوح لما قد يمثله من تهديد النسق وتقاليد و عادات هذه الشعوب.

وفي كل هذا المناخ تسعى حكومات العالم المختلفة و خاصة النامية منها، إلى إحكام الرقابة على الانترنت لضمان وصول نوعية معينة من التوجهات دون غيرها إلى الجماهير الفاعلة الداخلية. فأي تدخل من قبل الدولة للتحكم في المعلومات هو بالضرورة انتهاك بشكل أو بآخر لحقوق الانسان، خاصة صفة الاتصال والتعبير، فضلا عن ذلك، فإن التقنية الانترنت كمفهوم لا يزال غير محدد في مختلف مجالات الاتصال والسياسية ، ومن هنا فإن قواعد القوانين تصبح عصبية وغير مجدية لتنظم حرية الاعلام و عمليات الاتصال وهل ستسمح تجربة التدفق الاعلامي والاتصالي العمل بموضوعية و مسؤولية ؟

III) من أجل فضاء إعلامي حر:

إن فكرة المجتمع المدني في المنطقة العربية، ليست نتاجا طبيعيا للتطور التاريخي والاجتماعي، ذلك أن وجوده تم استحضاره من الخارج، بعدما تكاثرت منظمات كثيرة عملت بشكل خاص في مجالات حقوق الانسان والديمقراطية معا بحملة العالمية والعولمة بالخصوص، ضد النظم الشمولية، باعتبارها لا تتماشى وروح العصر الذي تبنته فلسفة نهاية التاريخ وشقته السيرة الليبرالية بمعناها السياسي والاقتصادي، وذلك بفسح المجال للرجل الأبيض لاستحضار مهمة الحضارية ومن خلالها نشر الديمقراطية .

و إذا كان الرأي العام هو أساس تطور الفكر الديمقراطي، إذ يرتبط الفكر السياسي بين قدرة الرأي العام، على أن يفرض غياته على السلطة وبين ديمقراطية المجتمع التي يتوخاها و يريدها.

غير أن توظيف السلطة لوسائل الاعلام لفرض سياستها وتسويتها لدى الرأي العام، حتى تستقطب العقول واتجاهات الجماهير. فالإعلام في شكله التقليدي كالصحافة ثم الإذاعة والتلفزيون، إنما هي حلقة وسط بين السلطة والرأي العام تستخدمها السلطة في النظم السلطوية، للسيطرة على الرأي العام، فيما نسميها الرأي العام في النظم الديمقراطية للتعبير الحر عن اتجاهاته ورغباته.

إن الاستخدام لهذا الوسط الاعلامي، ليس مجرد أداة، ولكنه نظام اجتماعي متكامل لإنتاج المعلومات والأفكار وتسويقها على مستوى جماهيري، لتحقيق تأثيرات متنوعة موقوفة على طبيعة أفراد المجتمع و المناخ السياسي السائد ومدى ديمقراطية الاعلام نفسه.

إن الاعلام في شقيه القديم و الجديد، يمثل الفضاء للعالم الذي يتكون من خلال الآراء في النظم الديمقراطية، لتتضح معالمها وتتبلور في النهاية إلى سياسات، وهو ما يتطلب الأمر إلى الاستخدام الأمثل الى خطاب اعلامي في مستوى الطموحات لإضفاء الشرعية عليها أو نزع الشرعية منها.

غير أن النظم الشرعية لازالت تحتكر الغطاء العام لتضمن أن المعلومات و الافكار والاتجاهات المتاحة تتفق مع ما تراه، الأمر لا يستقيم مع التطور الطبيعي للمجتمعات .

فالتكوينات الاجتماعية و السياسية تعمل هي الاخرى في الاتجاه المعاكس، لتحرير الفضاء العام وللحد من السيطرة الحكومية على فضاء المعلومات. ونتيجة لذلك نشأ الصراع عبر العصور بين الحكومات من جانب والاحزاب والحركات من جانب آخر، حول صحة التعبير والصحافة.

و يظل العالم العربي في معظمه، الحالة الوحيدة المستثناة من هذا التحول نحو فضاء عام سياسي اعلامي غير مقيد، و ذلك لحرص أنظمتها وفي أغلبيتها على أن يظل استهلاك المعلومات والافكار والاتجاهات، وذلك بما تراه يحقق مصالحها في البقاء وأن تسود الأفكار التي تبرر هذا البقاء (التقرير العربي للتنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2002 الذي عبر بصراحة كما سماها بـ"عجز الحرية"، وهذا ما يجعل العالم العربي في المؤخرة من حيث معيار الحريات و الحكم الجيد.

إلا أن الاعلام الجديد و تحديدا الانترنيت و البث التلفزيوني المباشر من خلال مختلف القنوات ذات الرأي الآخر، حيث أتاحت فرصا جديدة أمام الأفراد والجماعات، لأن تكون عناصر فاعلة لهندسة الفضاء العام و المشاركة النقدية في حوار عام تلقائي، عفوي، ومتحرر يرتبط بالشأن العام و الخاص .

إن إقامة مثل هذه النظم الإعلامية الجديدة في الواقع من شأنها أن توجد فضاء عام وخاص، يقدم معلومات للجميع دون قيود، وتعكس هموم الأفراد و جمعيات المجتمع المدني وهو ما يجعل الحكومات مجبرة ومضطرة لتطور نظم اعلامها لتتماشى مع حريات العصر، حتى لا ينصرف عنها أفراد المجتمع.

IV) الثورة الرقمية، سيادة الدولة أية علاقة نريد؟

إن المفهوم التقليدي للنظام الدولي القائم على الدولة الوطنية ذات السيادة المطلقة والكاملة غير المجزأة، و التي تبين علاقتها مع غيرها في ذات النظام الدولي، على أساس من المنافسة و الصراع أصبح غير مجد .

فالمفهوم لم يعد مقبولا في ظل نظام جديد، ذلك أن النظام أصبح يستند على فاعلين جدد، الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بخلاف الدولة الوطنية.

فالمفهوم الجديد الأكثر وضوحا، أصبح يرتكز على السيادة القائمة على الحدود الجغرافية لمفهومها التقليدي و في المقابل إعطاء أهمية للقضايا الدولية ، وكذلك الاعتراف بالاختلافات القائمة بين الوحدات السياسية المشكلة للنظام الجديد.

غير أن السبب الرئيسي يكمن في المفاهيم الخاطئة عن بنية الانترنيت من جانب، وسيادة الدولة من جانب آخر، فالجدل السائد يعتمد على نظريتين سادتا التراث العلمي لمدة طويلة في تفسير سلطة الدولة، هما النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية.

ويبدو أن كلتا النظريتين لم تعد قادرتين على تفسير سلطة الدولة الوطنية في ظل العولمة. ففي الوقت الذي تتفق فيه نظريات الثورة الرقمية على أن ثورة الاتصال تعمل في اتجاه معاكس لسيادة الدولة، تختلف فيما بينها حول المستفيد من تفويض سيادة الدولة.

فبينما تبرهن إحدى النظريات على أن الانتقاص من سيادة الدولة وعدم فاعلية التقنين الحكومي للأنترنيت، سوف يكون في صالح الحريات الفردية، و بالخصوص حرية التعبير وديمقراطية المشاركة. ترى النظرية الثانية أن

انتهاك سيادة الدولة، الناجم عن عجزها في التصدي لمشكلات غير مألوفة، سوف يكون لحساب المصالح التجارية للشركات عابرة القارات والتي تسيطر على اقتصاد العالم، ولقد أصبح التركيز اليوم يدور حول أثر حرية الاعلام الالكتروني على سيادة الدولة، وشخصيتها خاصة في الدول النامية، حيث أصبح الاختلاف يعم حول هوية المستفيد النهائي من هذا التغيير.

و هل أصبحت تكنولوجية الاتصال و حريتها المطلقة أداة للتعبير الخارجية التي تجبر حكومات الدول النامية على التكيف بأسلوب ديمقراطي مع الثورة التي عرفتها؟ أم أنها تفسح المجال لتوجهات أخرى تلبي من خلالها مطالب الجماهير المتزايدة؟

مع العلم أن العائد النهائي من حرية الاعلام الالكتروني يعود في النهاية إلى هذه الشركات العملاقة صاحبة المزايا التنافسية في مجتمع المعلومات ومن ثم تمثل حرية الاعلام الالكتروني نوعا جديدا من الاستنزاف لثروات الدول النامية والانتهاك لقيمها وخصوصياتها ؟ و بعبارة أخرى هل تشكل استعمار جديد تحت غطاء الاعلام والاتصال للتعبير عن حرية حقوق الانسان كما تريده الدول المتطورة في هذا المجال؟ فكيف يمكن تحقيق الاندماج مع هذا الانجاز بأكبر قدر من النفع لصالح شعوب الدول النامية؟

إن الثقة المنخفضة في النظام السياسي و الاقتدار السياسي المنخفض لدى الغرب ويطبق هذا التوجه إلى الجمهور المغترب و ذلك في النظم الشمولية التي تبدو مستقرة نتيجة استخدام القوة و الجبر و الاكراه.

ولقد اثبت رايت Right، أنه ليس هناك دليل مقنع على أن الإغتراب يمكن أن يهدد الاستقرار الديمقراطي ، إلا أنه من الممكن أن يهدد التمثيل الديمقراطي . و على خلاف ذلك فإن تمبلتون Timblton يستند إلى غياب القنوات المؤسسية، التي يمكن من خلالها التعبير عن حالات عدم الرضا .

إن الاقتدار السياسي حسب ستانلي Stanly هو استعداد نحو العمل السياسي أساسه الشعور بالفاعلية والقدرة على التأثير في المجال السياسي، لا يمثل دافعا للمشاركة السياسية بقدر ما هو شرط لها، فالناس لا يشاركون في العمل السياسي حتى لا يكونون فاعلين، ولكن الواقع أنهم يشاركون إذا شعروا بالإقتدار السياسي و قد وجد ألموند و فيربا Almond et virba الدليل المؤيد للفرض القائل: بأنه إذا اعتقد المواطن بأن لديه القدرة على التأثير فإنه من المحتمل أن يستخدمه.

وقد وجد باربر Barbr الدليل على أن الاحساس بالاقتدار السياسي يشجع على الانتخابات في الولايات المتحدة ، وفي المقابل يؤكد ألسن Alsen على أن مشاعر الاغتراب لها تاثير قوى كل الاتجاهات إزاء المواطنين نحو عدد من القضايا و المشكلات السياسية.

V) الاقتدار السياسي بين المشاركة والعزوف السياسي:

يعد كاميل Camphell وزملائه من جامعة ميشيجان بالولايات المتحدة الأوائل الذين وضعوا اللبنة الاساسية لمفهوم الاقتدار السياسي منذ اوائل الخمسينات من القرن المنصرم وذلك بغية معرفة السلوك الانتخابي من خلال الفعل السياسي للفرد، ويمكن أن يكون له عندئذ تأثير على العمليات السياسية، فالمواطن الفرد يمكن أن يشارك في انجاز هذا التغيير، فالاقتدار السياسي حسب كاميل موجود لدى الاشخاص الاكثر تعليما والأعلى دخلا والذين يحتلون وظائف أعلى كما أنه يمثل نسب عليا لدى الرجال دون النساء ويرى بيج Paige من جهته أن احساس المواطن بالأقتدارالسياسي يستجيب لمطالبه. وقد انتهى إلى تلك العلاقة بين المعلومات السياسية والثقة

السياسية الضعيفة لدى الفرد، حيث كل ما زادت المعلومات عن الحكومة قلت الثقة بها، والمهم هو نوعية المعلومات والتي يجب أن تكون ايجابية حتى تدفعه إلى المزيد من الثقة.

ويشير هندرسون Handerson، إلى أنه كلما زادت الثقة قلت الحاجة الى المعلومات، فليست هناك حاجة إلى المعلومات إذا كانت الحكومة موضوع ثقة، وعندها تزداد المعلومات و الحاجة اليها، فإن ذلك قد يكون مؤشرا لفقدان الثقة في النظام السياسي.

ولقد وضع بيج Paige نموذجا للاقتدار السياسي من خلال الاحتمالات التالية:

- الثقة العالمية في النظام السياسي و الاقتدار السياسي العالمي للفرد و يسود هذا التوحد في النظم الديمقراطية و العريقة منها بالخصوص .
- الثقة العالية في النظام السياسي و الاقتدار السياسي المنحصر للفرد ويسود هذا التوجه في النظم التقليدية (السلطة الأبوية) .

VI)النظم الاتصالية من الشرعية المكتسبة إلى الاحقية السياسية :

إن وجود مساحة واسعة من النشاط الاقتصادي في الوطن العربي تسيطر عليها الدولة، ذلك الدور الاقتصادي للدولة يفوق في الدول العربية الدور الذي تقوم به الدولة في الدول النامية الاخرى التي تشترك معها في مستويات متقاربة من التنمية الاقتصادية.

إن وجود علاقة قوية بين هذه القبضة المسيطرة من جانب الدولة على النشاط الاقتصادي والتحكم الشديد في ادارة وتوحيد كافة أوجه النشاط الاعلامي، بدأت تدريجيا في الانكماش بعد تأثير تمدد القطاع الخاص من جهة، والترقيات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى منذ بداية التسعينات من القرن المنصرم.

فالمواطن في ظل هذه النظم كان كما يراه المفكر العربي "جابر بركات" عاجز مغلوب على أثره و مأخوذ يتأمن حاجته الآتية، فتسيطر على حياته قيم مجرد المعيشة و الاستمرار و تحتل الاشياء والسلع المادية اهتماماته وروحه وفكره.

فهو يعيش على هامش الوجود وليس في صميمه قلقا، حذرا باستمرار من احتمالات السقوط و الفشل، فبينما تتضخم الأشياء حوله، فهو يتقلص في الدخل بعدة عوامل أساسها ومنطلقها اقتصادي. وقد يكون السياسي بإحجامه عن المشاركة في العملية السياسية.

إن شرعية الأنظمة العربية لا يرتبط بالإجراءات القانونية والجوانب الشكلية، بقدر ما ترتبط باقتناع الشعب بأحقية السلطة وجدارتها، إن مثل هذا الاقتناع الموجود بين الشرعية ومغزاها، قد لا يقبل المواطن بسلطة الحكم عليه لألف سبب وسبب، ولكن الشرعية هي أن يجد المحكوم أن من المقبول عنده والمناسب له، أن يطيع متطلبات النظام السياسي، إذ يجد أنها تتفق مع قيمه ومبادئه و اخلاقياته و أمانيه، فالتربية بهذا المعنى أوسع من التأييد أو المعارضة. فقد يكون هناك من يعارض السلطة، وقد يتذمر الناس من بعض قراراتها وسياساتها، ولكن هذه أمور طبيعية وحتمية لا تنفي الشرعية طالما شعر المواطن أن السلطة في توجهها العام سلطة وطنية منطقية تتماشى مع المكتسبات الوطنية ومخلصة لإدارة الشعب و القيم العامة، التي تربط أبناء الشعب الواحد بعضهم ببعض.

لقد أصبحت سيادة النظم الاتصالية الفوقية أحادية النظر وهي بهذا الطرح أصبحت ذات التأثير الهامشي في تجديد العلاقة بين السياسيين والمجتمع بصفة عامة وفي صنع القرار بصفة خاصة.

ومن هذا المنطلق فقدت مصداقيتها لدى الجمهور وعلى الرغم من أن ثورة الاتصال تحول بالضرورة دون تحكم الدولة الكلي في توجيه الرأي العام، الذي أصبح أكثر قدرة على التعرض لمصادر المعلومات الأكثر حرية وانفتاحا، إلا أن نسبة قليلة من الجماهير العربية هي التي تتمكن من الوصول لمصادر المعلومات الدولية تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية.

الخاتمة :

في ظل هذا المناخ المتعدد الجوانب والمشارب تسعى الدول النامية إلى إحكام الرقابة على و سائل الاعلام والاتصال المختلفة لضمان نوعية معينة من التوجهات دون غيرها إلى الجماهير الداخلية، بما أنها تعمل على مباشرة أعمال السيادة على كافة الانشطة السياسية والاقتصادية والثقافية التي تتم عبر الانترنيت، إلا أن أساليب الضغط والرقابة الاجتماعية تختلف من دولة لأخرى، فأي تدخل من قبل الدولة للتحكم في المعلومات هو انتهاك بشكل أو بآخر لحقوق الانسان، خاصة الحق في الاتصال والتعبير، والحق في الخصوصية التي يتمتع بها الانسان أصلا، فضلا، عن أن تقنين وسائل الاعلام والاتصال لا يزال غير محدد في علوم الاتصال والسياسة.

و لهذا تعمل هذه الدول باستخدام اجراءات التراخيص التي تمنحها سلفا، اعتمادا على عوامل معينة مثل الاتجاهات السياسية أو الانتماءات الاجتماعية ، الدينية ، أو حتى العرقية . وهو ما يسمح لها في النهاية من مراقبة سلوك مقدس خدمة الانترنت في الداخل و كذلك مراقبة كل طرق تناول المعلومات عبر هذه الوسائل المتقدمة.

المصادر:

- Andersson, Jhon. (1999). Technology, Media and the next Generation in the middle East Institute, Octobre14, 2000.
- Angus, Cheong Weng Hin, (2000). Adoption of the Internet. A survey Report from Macau, The Chinese communication Association Panel at the annual conference of international communication Association.
- Brown Mark Malloch. (2001). ICT for development new vision, cooperation South Journal, UNDP, Volume2, Number2.
- فهمي أماني السيد (1999). الاتجاهات العالمية الحديثة لنظرية التأثير في الراديو والتلفزيون، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الرابع، العدد السادس.
- محمود لمياء (2000). إدارة الشباب للواقع السياسي لدراسة التطبيقية على أخبار التلفزيون، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
- سعد الدين إبراهيم، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1975، ص100.